

Distr.: General
8 August 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ١١٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين
التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات
الأساسية

الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام**

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٥-١ مقدمة
٣	١١-٦ الاستراتيجية الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
٥	٢٨-١٢ الأطر الإقليمية
٥	١٦-١٢ أفريقيا
٧	٢٠-١٧ آسيا والمحيط الهادئ
٩	٢٤-٢١ أوروبا
١٠	٢٨-٢٥ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

* A/55/150 و Corr.1 و 2.

** يقدم هذا التقرير في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ وفقا للفقرة ١ من الجزء جيم من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٥٤، حتى يتضمن أكبر قدر ممكن من المعلومات المستكملة.

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١٤٨/٥٣ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والخمسين تقريراً عن حالة الترتيبات الإقليمية المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك نتائج الإجراءات المتخذة وفقاً لهذا القرار.

٢ - وقد أنشئت آليات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في ثلاث منظمات إقليمية وهي: منظمة الوحدة الأفريقية، استناداً إلى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١؛ ومنظمة الدول الأمريكية استناداً إلى الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان لعام ١٩٤٨، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٩؛ ومجلس أوروبا استناداً إلى اتفاقية عام ١٩٥٠ لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد أنشأت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضاً آلياتها الخاصة بها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٣ - وقد دعت الجمعية العامة في قرارها ١٤٨/٥٣ الدول إلى القيام في المناطق التي لا توجد بها بعد ترتيبات إقليمية في ميدان حقوق الإنسان، بالنظر في إبرام اتفاقات ترمي إلى وضع آلية إقليمية ملائمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المنطقة الخاصة بكل منها وسلمت بأن حلقة العمل الحكومية الدولية التي تعقد سنوياً لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (انظر الفقرات ١٧ إلى ٢٠ أدناه) كانت منتدى مهماً لمناقشة مبادرات التعاون الإقليمي. وقد أبدت حلقة العمل السادسة المعنية بالترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، المعقودة في طهران في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ١٩٩٨ (انظر E/CN.4/1998/50) ملاحظة مماثلة.

٤ - ورحبت الجمعية العامة أيضاً في قرارها ١٤٨/٥٣ بعملية التبادل المتزايدة بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية وكذلك بعملية التبادل المتزايدة بين الهيئات التي أنشأتها الأمم المتحدة وفقاً للمعاهدات التي تتناول حقوق الإنسان، والمنظمات والهيئات الإقليمية ذات الصلة؛ وشددت على أهمية برنامج التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان وجددت مناشدتها للحكومات أن تنظر في الاستفادة مما توفره الأمم المتحدة في إطار هذا البرنامج من إمكانيات، ودعت جميع الحكومات إلى مواصلة دعم الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية في ميدان التعاون التقني، بهدف زيادة تعزيز التعاون الإقليمي والترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٥ - ويركز هذا التقرير على الاستراتيجيات الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأهم التطورات منذ عام ١٩٩٨، عندما قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة التقرير الأخير عن الموضوع (A/53/324).

ثانياً - الاستراتيجيات الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٦ - من المسلم به على نطاق واسع أن التقدم المحرز في مجال حماية وتعزيز التمتع بحقوق الإنسان يعتمد بصورة رئيسية على الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والمحلي. ولكي يكون لتلك الجهود أبلغ الأثر، دأبت المفوضية على إعداد استراتيجيات إقليمية ودون إقليمية لتعزيز القدرات المؤسسية، وتسوية المشاكل التي تسبب أشد القلق في مناطق جغرافية معينة ولتيسير تبادل أفضل الممارسات بين البلدان المعنية. ويتعين أن تكفل النهج الإقليمية استخداماً أنجع للموارد ومن ثم تعزز استجابة منظومة الأمم المتحدة لاحتياجات الدول الأعضاء. ولا يعني هذا النهج إقامة هياكل إدارية معقدة في الميدان بل الأحرى من ذلك تهيئة التعاون والتنسيق بكثافة أشد بين جميع الشركاء الذين يتألفون من: الحكومات، ووكالات وبرامج الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

٧ - وتهتم المفوضية خاصة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي، بالتعاون الوثيق مع المنظمات التي تتوافر لها الولايات والمعرفة والدراية الفنية فيما يتعلق بالمنطقة موضع السؤال. ويشمل التعاون من هذا القبيل إجراء مشاورات بشأن برامج العمل، وتبادل المعلومات، وتنسيق الجهود والمشاريع المشتركة. وتوفر المفوضية أيضاً المساعدة عندما يطلب منها ذلك. وما برح التعاون الوثيق ينمو على الصعيد الإقليمي مع شركاء الأمم المتحدة ولا سيما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما في ذلك مرافق للموارد دون الإقليمية الستة التابعة له في إسلام آباد وبنجكوك وبراتسلاف وبورت أوف سبين وبيروت وهراري ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وهما تقومان بإعداد منهجياتهما الإقليمية الخاصة بهما. وتواصل المفوضية جنباً إلى جنب مع اللجان الإقليمية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، استكشاف المجالات الممكنة، لإشراك اللجان الإقليمية فيها فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان.

٨ - وقد دأبت المفوضية على التعاون مع المنظمات الأخرى على الصعيد الإقليمي. فعلى سبيل المثال ستعقد المفوضية بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني الدولي، حلقة عمل في منغوليا في آب/أغسطس ٢٠٠٠ بشأن تقوية دور البرلمانات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في شمال شرقي آسيا. كما يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى هذا الحدث وهو جزء من

برنامج تنفيذ إطار التعاون التقني الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (انظر الفقرة ١٢ أدناه). وتضطلع المفوضية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمشاريع مشتركة مع لجنة الأنديز للحقوقيين ومع معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وتشارك جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مع المفوضية في إعداد استراتيجيات دون إقليمية. كما تضطلع المنظمات غير الحكومية بدور متزايد في البرامج الإقليمية المعنية بتوفير مساهمات قيمة من أجل تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك التثقيف بحقوق الإنسان وتقاسم أفضل الممارسات.

٩ - وتعتزم المفوضية في غضون الخمسة عشر شهرا المقبلة، أن تولي أولوية عليا للأشطة المرتبطة بالمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، والتميز العنصري، وكراهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، المقرر عقده في جنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وسوف تنظم المفوضية بالاشتراك مع اللجان الإقليمية اجتماعات تحضيرية إقليمية للمؤتمر العالمي. وبالإضافة إلى ذلك ستعقد المفوضية والحكومات المضيفة حلقات دراسية للخبراء في المناطق والمناطق الفرعية. وبينما ستسهم هذه الأحداث وغيرها في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي، فإنها ستصبح أداة مهمة للتعاون الإقليمي في مجال حقوق الإنسان.

١٠ - وقد عينت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أربع شخصيات بارزة في مجال حقوق الإنسان للعمل كمستشارين إقليميين. وهم يقومون بدور مهم في تعزيز حقوق الإنسان والدعوة لحقوق الإنسان من خلال إعداد استراتيجيات وتطوير شراكات تتعلق بحقوق الإنسان، وتيسير تنسيق التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي، وتقديم المساعدة في مجال التعاون التقني الذي يشمل مثلا المؤسسات الوطنية والهيئات التداولية ورابطات المحامين والمنظمات غير الحكومية. وعلى مدى الخمسة عشر شهرا المقبلة سيفيد ما يقدمونه من عون في حفز اهتمام الحكومات والجمهور بالمؤتمر العالمي.

١١ - وقد أدى إنشاء وجود للمفوضية في الجنوب الأفريقي، يعمل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى القيام بمبادرات مفيدة كثيرة في المنطقة الفرعية. ووفرت التجربة الاستفادة في الجنوب الأفريقي الإرشاد في إعداد النهج الإقليمي للمفوضية. وقد أوصى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بتعيين موظفين في ميدان حقوق الإنسان عند الاقتضاء في المكاتب الإقليمية لمنظمة الأمم المتحدة بغرض نشر المعلومات وتوفير التدريب والمساعدة التقنية الأخرى في مجال حقوق الإنسان عندما تطلب الدول الأعضاء المعنية ذلك (A/CONF.157/24 (Part I)، الفقرة ٧).

ثالثاً - الأطر الإقليمية ألف - أفريقيا

١٢ - بالإضافة إلى ذلك يرمي برنامج المفوضية إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وحكم القانون كأمر لا غنى عنه من أجل وضع حد للصراعات الجارية وتحقيق السلام الدائم، والقضاء على الفقر وإحراز تقدم صوب التنمية المستدامة. وسوف ينفذ هذا البرنامج من خلال استراتيجيات دون إقليمية مصممة لتفي باحتياجات محددة لبلدان ترتبط ببعضها من خلال التعاون على صعد مختلفة وتواجه مشاكل متماثلة غالباً ما تكون عابرة للحدود.

١٣ - والنهج دون الإقليمي أداة لتحسين مشاركة المفوضية في توفير المساعدة للحكومات والمجتمعات في أفريقيا فيما تبذله من جهود لإعداد خطط العمل الوطنية الخاصة بها ولتطوير قدراتها، بما في ذلك المؤسسات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان وتعزيز حكم القانون. ويفيد هذا النهج في تناول مسائل مثل حماية حقوق الأقليات والمشردين واللاجئين. ويمكن أن يؤدي تبادل الخبرة دون الإقليمية إلى مساعدة الجهود المبذولة لتسوية المشاكل الاجتماعية، بما في ذلك تحقيق المصالحة في الاجتماعات بعد الصراعات. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي إدخال بُعد حقوق الإنسان في برامج منع وإدارة وتسوية الصراعات. وينبغي إدماج حقوق الإنسان في برامج وأنشطة المنظمات دون الإقليمية. كما ينبغي تقديم الدعم للقدرات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان، من خلال إعداد خطط عمل دون إقليمية ومن خلال قيام المجتمع الدولي بتوفير المساعدة. وينبغي زيادة الوعي بحقوق الإنسان عن طريق المعلومات وبرامج التثقيف.

١٤ - ولتنفيذ هذه الأهداف سيجري تطوير الأنشطة التالية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي:

(أ) تعزيز التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية بغية استعراض الاحتياجات في ميدان حقوق الإنسان في مختلف المناطق الفرعية، بصورة منتظمة؛

(ب) مواصلة تقديم المساعدة إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، مع إيلاء اهتمام خاص إلى إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛

(ج) تعزيز التعاون مع المنظمات دون الإقليمية حيث تقوم المفوضية بما يلي:

'١' تضمن المفوضية أن يمثلها مستشارون في ميدان حقوق الإنسان في جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية

- لدول غرب أفريقيا وفي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مكاتب كل من تلك الهيئات في أبوجا، وأديس أبابا، ونيروبي وياؤندي؛
- ٢' وفيما يتعلق بالبلدان العربية في شمال أفريقيا تعد المفوضية مشروعاً إقليمياً مشتركاً؛
- ٣' وسيولى اهتمام للتعاون مع مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية؛
- ٤' سوف يتزايد وجود المفوضية في الجنوب الأفريقي؛
- (د) تقديم الدعم والمساعدة من أجل إعداد خطط عمل وطنية دون إقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- (هـ) تقديم الدعم والمساعدة في مجال التنقيف بحقوق الإنسان من خلال إنشاء مراكز للمعلومات والوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان واستخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة؛
- (و) تقديم الدعم من أجل إنشاء مؤسسات دون إقليمية ووطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- ١٥ - وتتسم منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى بأنها منطقة صراعات مسلحة وعرقية جارية لها أثر شديد عابر للحدود؛ وتؤدي إلى إضعاف حكم القانون وما يترتب على ذلك من نمو شعور بانعدام الرادع على ارتكاب الجرائم؛ وعدم فعالية الإدارة ووجود مشاكل إنمائية كبيرة. وقد كان لكل هذا آثار غير مواتية على التمتع بحقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعد المدنيون هم الضحايا الرئيسيون للعنف وإساءة استعمال حقوق الإنسان. وتعدو الفئات الضعيفة ولا سيما النساء والأطفال هم الأشد تأثراً وتحتاج هذه الفئات إلى إيلاء اهتمام خاص لها. ويؤدي تدفق اللاجئين وعدد كبير من المشردين داخليا إلى خلق عدم الاستقرار وإيجاد مشاكل اقتصادية واجتماعية للبلدان المضيفة. وما برحت مساهمة المفوضية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة الفرعية مهمة. وتتواجد المفوضية ميدانيا في الوقت الحاضر في بروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي أنغولا. وسيتيح نهج المنطقة الفرعية اتخاذ إجراءات فعالة تحقق ما يلي:
- (أ) إعداد خطط وطنية للعمل في ميدان حقوق الإنسان من أجل تناول جميع جوانب مسائل حقوق الإنسان على الصعيد الوطني بصورة شاملة؛
- (ب) تنفيذ آليات وإجراءات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة الفرعية، ولا سيما حقوق الإنسان للمرأة والطفل والمسنين في حالات الصراع؛

- (ج) إنشاء مؤسسات وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- (د) تقديم المساعدة من أجل تعزيز حكم القانون وعمليات المصالحة؛
- (هـ) تقديم المساعدة في مجال التثقيف بحقوق الإنسان.

١٦ - واتخذت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في اجتماعها الرابع قراراً يؤيد إنشاء مركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا تحت رعاية المفوضة السامية، يُعنى فوق كل شيء بتقديم المساعدة من أجل تدريب موظفين يشتركون في تناول مسائل حقوق الإنسان، ويقدمون الدعم من أجل إنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وزيادة الوعي بمعايير حقوق الإنسان وتنمية حكم القانون ومراقبة الانتخابات. وقد قررت الجمعية العامة في قرارها ٥٤/٥٥ ألف المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بعد أن أشارت إلى قرار الاجتماع الرابع للجنة الاستشارية الدائمة، أن تطلب إلى الأمين وإلى المفوضة السامية أن يساعدوا في إنشاء المركز دون الإقليمي، كما قررت تخصيص مبلغ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، لإنشاء وتشغيل ذلك المركز. ولا تزال فكرة المركز دون الإقليمي قيد التنفيذ. وقد أرسلت بعثة إلى ياوندي لتقييم الاحتياجات كي تعقد مشاورات مع الشركاء دون الإقليميين بشأن تأسيس المركز. كما يجري التعاقد مع مستشار في ميدان حقوق الإنسان للمساعدة في إنشاء المركز وتنمية التعاون بين المفوضية والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والهيئات ذات الصلة التابعة للجنة الاستشارية الدائمة. وسوف يتم إنشاء المركز في ياوندي بحلول نهاية عام ٢٠٠٠. وستكون هذه خطوة حاسمة في الجهود التي تبذلها المفوضية لتنفيذ الاستراتيجية دون الإقليمية لوسط أفريقيا.

باء - آسيا والمحيط الهادئ

١٧ - عملاً بالقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان ما برحت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تعمل على زيادة تطوير التعاون الإقليمي في ميدان حقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ. وخلال السنتين الماضيتين، عقدت حلقة عمل كل سنة بشأن التعاون الإقليمي من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في آسيا والمحيط الهادئ، في نيودلهي عام ١٩٩٩ وفي بيجين عام ٢٠٠٠. وتم التوصل أثناء حلقتي العمل هاتين وحلقات العمل السابقة (وخاصة في حلقة العمل المعقودة في عمان عام ١٩٩٧ وفي طهران عام ١٩٩٨)، إلى توافق في الآراء بشأن مبادئ إطار التعاون التقني الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد صمم الإطار لكي يُعنى في جملة أمور بما يلي: (أ) خطط العمل الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتقوية القدرات الوطنية؛ (ب) التثقيف في مجال حقوق

الإنسان؛ (ج) المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ (د) الاستراتيجيات اللازمة لإعمال الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويستند برنامج تنفيذ إطار العمل إلى نهج "وحدات البناء" خطوة فخطوة، الذي ينطوي في جملة أمور على إجراء مشاورات بين الحكومات بشأن إمكانية وضع ترتيبات إقليمية لحقوق الإنسان.

١٨ - وتقرر في حلقة العمل التي عقدت في نيودلهي عام ١٩٩٩ عقد حلقات عمل فيما بين الدورات تتناول مواضيع تدرج تحت كل من المجالات الرئيسية الأربعة التي يشملها الإطار. وحظي القرار الذي اتخذته المفوضة السامية لتخصيص أموال للمشاريع المتوخاة في الإطار، بالترحيب. وخلال فترة مدتها سنة فيما بين عقد حلقتي العمل في نيودلهي وبيجين، عقدت حلقات العمل والاجتماعات التالية بين الدورات: حلقة العمل الإقليمية فيما بين الدورات بشأن دور اللجان الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المعقودة في مانبلا، في أيار/مايو ١٩٩٩؛ (ب) حلقة العمل الإقليمية المعقودة بين الدورات بشأن خطط العمل في مجال حقوق الإنسان والمعقودة في بانكوك في تموز/يوليه ١٩٩٩؛ (ج) حلقة العمل دون الإقليمية فيما بين الدورات بشأن المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المعقودة في سري لانكا في تموز/يوليه ٢٠٠٠؛ (د) الاجتماع السنوي الرابع لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المعقود في مانبلا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩؛ (هـ) الحلقة الدراسية المعنية بدور المؤسسات الوطنية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان للأطفال، المعقودة في مانبلا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩؛ (و) حلقة العمل دون الإقليمية المعقودة بين الدورات بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان في شمال شرق آسيا، في سيول في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩؛ (ز) حلقة العمل دون الإقليمية المعقودة بين الدورات بشأن خطط العمل للتثقيف بحقوق الإنسان المعقودة في طوكيو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠؛ (ح) حلقة العمل المعقودة بين الدورات بشأن إعمال الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعقودة في صنعاء، اليمن في شباط/فبراير ٢٠٠٠.

١٩ - وقد استعرضت حلقة العمل الثامنة المعنية بالترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ المعقودة في بيجين في آذار/مارس ٢٠٠٠، تنفيذ إطار التعاون التقني الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأكدت حلقة العمل في استنتاجاتها أهمية برنامج التعاون التقني في آسيا والمحيط الهادئ، الذي نفذ بدعم مقدم من المجتمع الدولي، بما في ذلك من صندوق تبرعات الأمم المتحدة لأغراض التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان، باعتباره من الأدوات الرئيسية لتعزيز حقوق الإنسان. وشددت الاستنتاجات على أهمية

الاضطلاع بأنشطة ضمن الإطار على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية، بمساعدة تقدمها الحكومات المعنية، والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني.

٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك لوحظ أنه في كل مجال من مجالات الإطار، اقتضى الأمر إيلاء الاهتمام الدقيق لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة والطفل والفئات الضعيفة. ودعيت البرلمانات والمؤسسات الوطنية وفئات المجتمع المدني، إلى المشاركة، حسب الاقتضاء في إعداد وتنفيذ الإطار. وأيدت حلقة العمل ورقة أعدتها المفوضية بشأن الخطوات والأنشطة التي سيجري النظر فيها في آسيا والمحيط الهادئ لتيسير التعاون الإقليمي من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وقد شملت الأنشطة المقترحة للتنفيذ على مدى سنتين، ما يلي: (أ) الانتهاء من وضع دليل يدوي عن خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان في صورته النهائية، وتوزيعه على المستفيدين الرئيسيين؛ (ب) إجراء دراسة استقصائية للتثقيف بحقوق الإنسان؛ (ج) إجراء دراسة عن التثقيف غير الرسمي بحقوق الإنسان؛ (د) عقد اجتماع لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية يتناول دور المؤسسات فسي مكافحة العنصرية؛ (هـ) تدريب المؤسسات الوطنية على نُهج الحماية؛ (و) عقد حلقة عمل عن تأثير العولمة على حقوق الإنسان و (ز) عقد اجتماع تحضيرى إقليمي للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وبالإضافة إلى ذلك جرت التوصية بعقد حلقات عمل وأنشطة عديدة أخرى على الصعيد دون الإقليمي.

جيم - أوروبا

٢١ - واصلت المفوضية تعاونها في أوروبا وآسيا الوسطى مع المنظمات الإقليمية بما في ذلك مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي. وشملت الأولويات إعداد استراتيجية إقليمية. وتعمل المفوضية بصورة وثيقة مع مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتصل بفرقة العمل المعنية بقضايا نوع الجنس. وتعني تلك الفرقة بمسائل الاتجار في البشر، في إطار ميثاق تحقيق الاستقرار، كما تقدم المساعدة في جملة أمور من أجل إعداد نهج إقليمي مشترك لمنع ذلك الاتجار في البشر. وقد اشترك مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي في رعاية حلقة عمل للحكومات والمنظمات غير الحكومية بشأن الاتجار في البشر؛ وعقدت حلقة العمل في اليونان في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ويقوم ممثلو المفوضية والبوسنة والهرسك وكرواتيا ويوغوسلافيا بإعداد استراتيجية مشتركة لمكافحة ذلك الاتجار، من أجل تعزيز المبادرات المشتركة بين الوكالات.

٢٢ - وتشاور المفوضية بصورة منتظمة مع مختلف مؤسسات حقوق الإنسان الأوروبية. كما تشترك المفوضية مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تسيير مكتب حقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا، وهو يشكل جزءاً من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وقد عملت المفوضية بصورة وثيقة أيضاً مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بشأن مجموعة من المسائل تشمل إقامة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في وسط آسيا وحقوق الإنسان للمرأة في يوغوسلافيا بما في ذلك الجبل الأسود، وفي غير ذلك من الأماكن في جنوب شرق أوروبا. وشاركت المفوضية أيضاً في المشاورات الثلاثية السنوية بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا المعقودة في جنيف في شباط/فبراير ٢٠٠٠ والتي شملت مناقشة موجهة لتحقيق أهداف تركز على التدريب في مجال حقوق الإنسان.

٢٣ - وقد زارت المفوضة السامية أمانة الاتحاد الأوروبي في بروكسل في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٠ لمناقشة التعاون وعقدت فيما بعد اجتماعات عديدة لممثلي المفوضية والاتحاد الأوروبي. ويعمل الاتحاد الأوروبي أيضاً مع المفوضية ومع مجلس أوروبا ومع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل وضع نهج رباعي لتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للبعثات الميدانية الدولية. وقد أوفدت بعثة مشتركة إلى كوسوفو في يوغوسلافيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، لتقييم الاحتياجات في مجال التدريب.

٢٤ - وفيما يتصل بالاستعدادات للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، عقدت المفوضية بالتعاون مع الحكومة البولندية اجتماعاً للخبراء بشأن موضوع "حماية الأقليات والفئات الضعيفة الأخرى وتعزيز قدرة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني" لبلدان وسط وشرق أوروبا. وركز الاجتماع الذي عقد في واشنطن في تموز/يوليه ٢٠٠٠، على جوانب مختلفة من حالة الأقليات في سياق التمييز العنصري أو العرقي وكرهية الأجانب. وتبادل الخبراء المشتركون في الاجتماع المعلومات بشأن "أفضل الممارسات" وناقشوا الاستراتيجيات الموجهة لاتخاذ إجراءات. وقد دعيت المفوضة إلى إلقاء خطاب رئيسي في المؤتمر الأوروبي لمكافحة العنصرية سيعقده مجلس أوروبا في ستراسبورج في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، كجزء من الاستعدادات التي تجري لعقد المؤتمر العالمي.

دال - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٥ - وعقب مشاورات بين الدول الأعضاء والمؤسسات دون الإقليمية والخبراء في ميدان حقوق الإنسان من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عقدت المفوضية في الفترة من

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ حلقة عمل إقليمية في كيتو، اعتمدت إطار كيتو للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. ومثل المشتركون في حلقة العمل الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشبكات المنظمات غير الحكومية وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية. وقد أتاح إطار كيتو أساساً لاستراتيجية إقليمية للمفوضية.

٢٦ - ويتمثل الهدف الطويل الأجل لإطار كيتو في تقوية القدرات الوطنية من أجل تعزيز حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال تحقيق الأهداف التالية: (أ) وضع خطط عمل وطنية إنمائية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ (ب) التثقيف بحقوق الإنسان؛ (ج) إقامة وتقوية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ (د) إعداد استراتيجيات لإعمال الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (هـ) تعزيز حقوق الإنسان للمرأة والطفل والفئات الضعيفة.

٢٧ - وقد اضطلعت المفوضية من خلال إطار كيتو وبالتعاون مع شركاء بأنشطة مختلفة تشمل: عقد اجتماعات إقليمية ودون إقليمية لممثلي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتقاسم أفضل الممارسات المتعلقة بإعداد وتنفيذ خطط العمل الوطنية وإعداد خلاصة وافية لخطط العمل الوطنية الحالية وبرامج وأنشطة محددة للتثقيف بحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وعقد حلقات عمل بشأن دور ومهام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ عقد حلقة عمل حكومية دولية بشأن الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تشارك فيها سلطات التخطيط الاقتصادي الوطنية والمؤسسات الإنمائية الدولية والمؤسسات المالية وخبراء التنمية؛ وتوفير التعاون التقني بشأن مختلف جوانب حقوق الإنسان.

٢٨ - ووفرت المفوضية التدريب بشأن التزامات تقديم التقارير للبلدان الناطقة بالإسبانية والانكليزية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (مثل غيانا عام ١٩٩٩ بالنسبة للبلدان الناطقة بالإنكليزية والجمهورية الدومينيكية عام ٢٠٠٠، بالنسبة للبلدان الناطقة بالإسبانية). وعلى الصعيد الإقليمي نفذت المفوضية مبادرات عديدة في أمريكا الوسطى وفي منطقة الأنديز الفرعية وركزت على إعداد الشبكة القضائية وتدريب الموظفين في مجال إقامة العدالة وإعداد منهجيات التدريب. وجرى الاضطلاع بهذه الأنشطة بالتعاون مع معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، ومع لجنة الأنديز للحقوقيين، التي وقعت مع المفوضية مذكرة تفاهم عام ١٩٩٨.